PUBLIC

البنك الوطني

قرض برنامج مرافق تمويل الاقتصاد الأخضر

الدولة:	الضفة الغربية وقطاع غزة
رقم المشروع:	57690
قطاع الأعمال:	المؤسسات المالية
التصنيف البيئي:	المؤسسات المالية
التاريخ المستهدف للموافقة	23 ايلول 2026
الحالة الراهنة للمشروع:	بأنتظار الموافقة النهائية
تاريخ الإفصاح عن وثيقة ملخص المشروع:	13 أغسطس 2026

وصف المشروع

توفير حزمة تمويل بقيمة 5.0 مليون دولار أمريكي (4.4 مليون يورو) لصالح البنك الوطني، تتألف من: (1) قرض بقيمة 3.0 مليون دولار أمريكي ضمن برنامج مرافق تمويل الاقتصاد الأخضر في الضفة الغربية وقطاع غزة لإعادة إقراض الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المؤهلة والمقترضين الفرعيين المؤهلين في الضفة الغربية؛ و(2) قرض بقيمة 2.0 مليون دولار أمريكي مخصص لبرنامج المرأة في الاعمال لإعادة إقراضه للشركات المؤهلة التي تقودها النساء في الضفة الغربية.

سيُرفق قرض برنامج مرافق تمويل الاقتصاد الأخضر بحزمة شاملة من المنح التحفيزية والمساعدة الفنية، بتمويل من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للضفة الغربية وقطاع غزة. أما قرض برنامج المرأة في الاعمال فسيُرفق بتغطية مخاطر الخسارة الأولى بنسبة 20% ممولة من الاتحاد الأوروبي من خلال مبادرته للشمول المالي (مرفق الاستثمار في دول الجوار - برنامج الشمول المالي لمنطقة جنوب وشرق البحرالمتوسط).

أهداف المشروع

القرض المقترح ضمن برنامج مرافق تمويل الاقتصاد الأخضر بقيمة 3.0 ملايين دولار أمريكي سيمكن البنك الوطني من مواصلة توسيع الاستثمارات الخضراء في الضفة الغربية من خلال إعادة الإقراض المراعية للنوع الاجتماعي إلى الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمقترضين الأفراد في القطاع السكني، لتمويل الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة صغيرة الحجم، ومشاريع المياه وكفاءة الطاقة والموارد، بما في ذلك مفاهيم الاقتصاد الدائري، إضافة إلى دعم سلاسل توريد التقنيات الخضراء ذات الصلة.

كما سيمكن قرض برنامج المرأة في الاعمال البنك الوطني من توسيع نطاق الإقراض للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، وهو قطاع يعاني من نقص حاد في الخدمات التمويلية ضمن الاقتصاد الفلسطيني.

الأثر الانتقالي

بلغت درجة مؤشر الأثر الانتقالي المتوقع 70 لبرنامج مرافق تمويل الاقتصاد الأخضر، و80 لبرنامج المرأة في الاعمال.

من المتوقع أن يتحقق الأثر الانتقالي للمشروع من خلال:

(1) البعد الأخضر عبر تعزيز الانتقال نحو اقتصاد مستدام بيئياً، منخفض الانبعاثات الكربونية، وقادر على التكيف مع التغير المناخي في الضفة الغربية وقطاع غزة. (2) البعد الشمولي: من خلال تعزيز الشمول المالي للمشاريع المملوكة أو التي تديرها النساء عبر قرض برنامج المرأة في الاعمال. (3) البعد التنافسي: من خلال دعم توسيع محفظة البنك الوطني في إقراض المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة للقطاع الخاص والتي تقودها النساء، وذلك عبر قرض برنامج المرأة في الاعمال.

PUBLIC

معلومات العميل

البنك الوطني هو أحد المؤسسات المالية الرائدة العاملة في الضفة الغربية. تأسس عام ٢٠١٢ نتيجة اندماج بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي للإستثمار في فلسطين، وهو مرخص ويتبع تنظيم سلطة النقد الفلسطينية، ويلعب دورًا محوريًا في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والمستثمرين.

يُعرف البنك الوطني بالتزامه بالشمول المالي والابتكار، مع التركيز على تمكين الفئات الأقل حظًا، وخاصة النساء والشباب. البنك الوطني مدرج في بورصة فلسطين، ويعمل من خلال 38 فرعًا في الضفة الغربية.

التمويل المقدم من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

5,000,000 دولار أمريكي من الصندوق الائتماني لمخصصات الدخل الصافي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، موزعة على النحو التالي:

3,000,000 دولار أمريكي لصالح تمويل برنامج مرافق تمويل الاقتصاد الأخضر في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ و2,000,000 دولار أمريكي لصالح برنامج المرأة في الاعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إجمالي كلفة المشروع

3 مليون دولار أمريكي

الملخص البيئي والاجتماعي

تصنيف كمؤسسة مالية وفقاً لسياسة البيئة والاستدامة لعام 2024.

يُعد البنك الوطني عميلاً قائماً للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وقد أظهر أداءً مرضياً في الجوانب البيئية والاجتماعية ضمن التسهيلات الحالية الممنوحة له. يمتلك البنك الوطني استراتيجية متعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة ، بالإضافة إلى نظام وإطار عمل راسخ لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، حيث يتم دمج المخاطر المرتبطة بالمناخ والآثار البيئية ضمن عمليات تقييم المخاطر لديه. وفي عام 2024، حصل البنك على شهادة ISO 27001 الخاصة بأمن المعلومات، كما يواصل نشر تقارير الاستدامة السنوية على موقعه الإلكتروني. ويُعد البنك عضواً في الميثاق العالمي للأمم المتحدة منذ عام 2013.

ويُطلب من البنك الوطني المحافظة على نظام إدارة بيئية واجتماعية فعّال لتقييم وإدارة ومتابعة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بالمشاريع الفرعية التي يمولها. كما يجب عليه الالتزام بإرشادات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الخاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والامتثال للمتطلبات البيئية والاجتماعية رقم 2 و4 و9 بموجب سياسة البيئة والاستدامة لعام 2024، بما في ذلك قائمة الاستثناءات لعام 2024 الخاصة بالبنك، وتقديم تقرير سنوي عن الأداء البيئي والاجتماعي إلى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية .كما يتعين على المقترضين النهائيين الذين يحصلون على التمويل من خلال قروض البنك الوطني الالتزام بالتشريعات الوطنية المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة وظروف العمل.

وفي حال استخدام تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مشاريع فرعية للطاقة الشمسية، والتي قد تنطوي على مخاطر مرتفعة تتعلق بالعمل القسري ضمن سلسلة التوريد، فيجب إدارة هذه المشاريع وفقاً لـ بيان السياسات الخاص ببرنامج مرافق تمويل الاقتصاد الأخضر للضفة الغربية وقطاع غزة.

التعاون الفني

سيكون قرض برنامج مرافق تمويل الاقتصاد الأخضر مصحوباً بحزمة شاملة من التعاون الفني، مصممة لتعزيز القدرات المؤسسية ودعم تطوير الإقراض الأخضر. وسيستفيد البنك الوطني من حلول متكاملة تشمل المساعدة الفنية المتخصصة، وإمكانية الوصول إلى منصات المعرفة، وأدوات طورها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مثل أداه اختيار التكنولوجيا الخضراء و نظام المراقبة والمعلومات الخاص ببرنامج مرافق تمويل الاقتصاد الأخضر و أكاديمية التمويل الأخضر. ويتم تمويل هذا التعاون الفني من خلال الصندوق الاستئماني متعدد المانحين للضفة الغربية وقطاع غزة.

كما سيكون قرض مصحوباً بحزمة مساعدة فنية مصممة خصيصاً لدعم البنك الوطني في تطوير استراتيجيته للإقراض الموجه للمرأة، وذلك بتمويل من برنامج النمو المستدام للجميع من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والاتحاد الأوروبي.

وسيتم أيضاً تقديم مساعدة فنية لإجراء العناية الواجبة القانونية ضمن حزمة التمويل هذه، بتمويل من الصندوق الائتماني لمخصصات الدخل الصافي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الإضافية

يوفر المشروع تمويلاً طويل الأجل بشروط تجارية غير متاحة بسهولة في السوق، مع المساهمة في معالجة فجوة التمويل الحالية من خلال زيادة فرص الوصول إلى التمويل للفئات غير المخدومة بشكل كافٍ في الاقتصاد. كما يدعم المشروع التحول نحو اقتصاد أكثر خضرة وشمولاً عبر توسيع نطاق الإقراض الأخضر والإقراض الموجه للمرأة من خلال قرضي برنامج مرافق تمويل الاقتصاد الأخضر وبرنامج المرأة في الاعمال على التوالي.

وسيقدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أيضاً حزمة من خدمات التعاون الفني لدعم التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لأهداف المشروع، بما في ذلك تعزيز ممارسات الإقراض لدى العميل لتمويل الاقتصاد الأخضر ودعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة أو المدارة من قبل النساء، والتي لا تحظى بخدمات كافية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الأثر الانتقالي الاضافي

تم تقييم المشروع على أنه متوافق مع اتفاقية باريس للمناخ، استناداً إلى تطبيق منهجية البنك الخاصة بمواءمة التمويل غير المباشر مع اتفاقية باريس، وذلك من خلال: (1) تحديد واضح لاستخدامات عائدات التمويل. (2) تطبيق الاستثناءات ذات الصلة. (3) التزام العميل بجعل تدفقات التمويل الخاصة به متسقة مع التحول نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري وقادر على التكيف مع تغير المناخ.

سيبرم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية اتفاقية قرض مع العميل تتضمن تحديداً واضحاً لاستخدامات عائدات التمويل ضمن بيان السياسة، بما يضمن الرقابة على التدفقات المالية التي يقدمها البنك.

بيانات الاتصال بالشركة

السيد هيثم النجار
البريد الإلكتروني: hnajjar@tnb.ps
الماصيون، صندوق بريد 700، رام الله، الضفة الغربية وقطاع غزة

فهم أثر الانتقال
يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر الانتقال، في هذا الرابط.

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: 7168 7338 20 44+ البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية:

الهاتف: 6794 7338 20 44+ البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد السياسة البيئية والاجتماعية ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكامًا محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في السياسة البيئية والاجتماعية.

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دورًا رئيسيًا في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضًا في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضًا عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في 1 يناير 2020. يرجى زيارة صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا

الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب آلية المساءلة المستقلة للمشاريع للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية تقديم طلب للمراجعة، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإليكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.